

وخالفة للذي علمه وهو مهوره الشامل للمعنى الحاصل بالاحكام وهو المحركان  
السكنات والاشراك السبر والاول محل النزاع بيننا وبين المعتزلة فهو مخلوق  
لله عنده وخالق للعبد عندهم والحاصل ان المعنى المصيري ليس  
مهورا ومخلوقا لله ولا للعبد والاشراك السبر مهورا ومخلوقا لله  
المتعلق والمخلوق انما هو في المعنى الحاصل بالاحكام ويقال له مهورا وما  
قبل في المعنى يقال في قوله تعالى والله خلقكم وما تعلمون **قوله** اي وخالق  
الاشراك بكونك الي ان قوله وما عمل معطوف على قوله مهورا **قوله**  
اي معني اي كما هو خالق للعبد **قوله** ليس من افعاله الاختيارية اي بجميعها وبغير  
مدعي المعنى بل القائلين بان الخلق لها هو العبد والحاصل ان الاعمال  
الاختيارية تتعلق بها فمن ثمة قدسية المحل على طريق الابدان وقدر  
العبد على طريق اللبس لهما اذ هب الهمم المستوية وهذا **قوله** المعتزلة  
ان لم يتعلق بها الاقدار العبد فقط على طريق الابدان وكلهم مطعون  
على ذلك في بعد ذلك اختلقوا الهمم المحل من طريق الابدان او نظري  
هيب الي التوكيد ابو الحسن المصيري من متأخريهم واي القائلين بتعلق  
واعلم ان العنق اخذوا من هذه المسألة على كنهه اقوال القول **قوله**  
الحجيرة وهو ان المحرك في افعال العباد هو الله تعالى بقدرته وليس  
للعبد كسب والثاني قول المعتزلة وهو ان المحرك في الاعمال الاختيارية  
هو العبد بقدرته معقد بغيرها باختياره وليس له في تلك  
الاعمال والثالث قول الاشعرية وهو ان المحرك هو الله بقدرته والعبد  
ليس مؤثر بقدرته بل هي مقاسمة للمفعول على طريق اللبس ومع ذلك  
كثرت فاعل السنة فالبيوت بانسداد الاعمال للعبد له في القابض  
عدو الكل والشارب هو العبد وان الفعل مخلوقا لله فان الفعل  
بيوت حقيقة تمت فامره لا يمت خلقه او حده الا شري ان العبد  
يشكله هو الجسم وان البياض الفاصلة من خلقه فاعلي وابداه **قوله**  
السود ولا حجب مني فما هذا المعنى على عوام الفخرية ووجه حجب  
شتمو على اهل الحنف في التساوق وانما العجب حفاوه على حواصم وعلم  
فيهم حتى سودوا به الصحايف والاوراق وبمنه اظهر ان شمسهم  
مدعي الكتاب والسنن من انما في فعله للعبد لا يثبت له احد في

كون

122  
كون فعل العبد واقعا بقدرته ومخلوقا والفعل الرابع قول القائلين وهو  
ان الله خلق للعبد قدرة موقوفة بطريق الاحكام والفعل الخامس قول  
الاثنائية وهو ان الفعل الاختياري اشرفه الله والعبد بقدرته ما **قوله**  
م كافي الثاني في ذلك الفعل والفعل السادس قول القاضي ابي يونس  
قلا نبي وهو ان الله اشرفه الله من حيث العود في يكون الفعل طاعة  
او معصية وبمنه ان القولات لم يصح عن القاضي والاشراك بغيرها  
عنهما فيما انما خالا لهما في مقام الحفاظة مع الحصر وليس ما معتقد  
لهم في اعلم ان الاقوال بان افعال العباد **قوله** ليس في معنى العبد  
والله والرب والسمة فان اسدت شيئا فمات من عندك شيئا ويسد ابواب  
مواخذ الناس ويرجمها حتى لبعض الفاصلة ان من جهة العبد  
تعدت في الكل ففعلك وهذه في المعنى حجة عليه ما العذاب فقله ابي  
ولا يتوجه عليه من غيره **قوله** هو اما لا يضطره اي كونه كونه  
فهي مخلوقة له تعالى اي فلم يتعلق بها الاقدار الرب فقط قال العلامة  
العدي لو كان اعم لا يتغير في المنطق عليه ما ذكر العبد نفسه **قوله**  
بانه ذكره قوله لا لما بعده ولا على قوله تعالى والله خلقكم وما تعلمون  
**قوله** الفعل مخلوقا لله بقدرته على قوله تعالى والله خلقكم وما تعلمون  
الواو الحال وان من افعاله اي والحال ان الفعل قائم بالعبد وليس بقدره العبد  
الا بعد الحفاظة كالاشراك العادوية معهما لانهما والمخلوق بعد ذلك في  
انها سبب او شرط وهل نشأ منهما الثاني وانما معنهما العتبية كما قال  
الامدي اولها لا شرة له ومع ان الفعل له قال ادب ان اليتيم له الا ان  
ما نشأ من اصابك من حسنة الآية وان كان معناه لسيادة ليل قل كل من  
عند الله اي خلقا وقوله تعالى وما من ميت اي ايجاد ادم ميت اي لسيادة  
قلا نشأ فمضى **قوله** ان كان قائما بالعبد وبمنه تمت قائمه لان حقيقة  
الشيء في علي الظاهر فانه في قول المعتزلة لو كان هو الفاعل لما  
ان كل الاشراك لانه خلق الكل والشرب فمضى بان الفعل بين  
لمت قائم به **قوله** كما البياض لانه انما في قوله وموتق اشار النبي  
بقدرته صرف العطف الي ان قوله موقوف معطوف على فخالق مجرد عطف